

الموضوع 01

ملخص مقياس السياسات المالية والنقدية اولى ماستر

الأستاذة: بوراس
الأستاذة: ناصري

ملخص المحور الأول والثاني: الإطار المفاهيمي للسياسات المالية والنقدية

تمهيد

للسياسات المالية والنقدية أدوار مهمة في الاقتصاد، وتترتب على كل منهما تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الأمور المالية في الدولة وتشمل السياسة المالية قرارات الحكومة حول الضرائب والإنفاق وآليات توفر فرص العمل. أما السياسة النقدية، فيتم تحديدها من قبل البنك المركزي حيث تعمل السياسات النقدية على زيادة الإنفاق الاستهلاكي من خلال خفض أسعار الفائدة، مما يجعل التمويل أرخص على مستوى الاستهلاك والاستثمار. مما يؤثر بشكل مباشر على قدرة الأفراد على الاقتراض والإنفاق. باختصار، فالسياسة النقدية تركز على إدارة النقدية وأسعار الفائدة، في حين تتعامل السياسة المالية مع إجراءات الضرائب والإنفاق العام، وكلاهما يهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي وضمان استقرار الاقتصاد الوطني.

1- مفهوم الإيرادات العامة والنفقات

1-1 الإيرادات العامة General Revenues أو إجمالي المبيعات هو مصطلح يصف الدخل الذي تحصل عليه المؤسسة بشكل مجمل، وقد يأتي من مصدر واحد أو من مصادر متعددة، ويعاد استخدامه فيما بعد كنفقات على استثمارات الشركة وتشغيل المشاريع الدائرة فيها، وقد يُشار أحياناً إلى إجمالي مبيعات المؤسسة ودخلها بأنه (السطر الأعلى) بسبب تحديده في أول سطر من بيان الدخل الرسمي الصادر للمؤسسة.

2-1 أما النفقات العامة General Expenses فهي المبالغ المالية التي يتم سدادها من قبل المؤسسة لتمويل مشروعاتها أو تجهيز البنية التحتية أو غير ذلك من قنوات الإنفاق؛ بهدف تحقيق الغاية النهائية لها، وتُعرف أيضاً باسم المصروفات أو التكاليف وتشمل كل ما يتم دفعه من أموال الشركة لتقديم السلعة أو المنتج الذي يحتاج إليه عملائها.

*- الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات (التكاليف)

ينحصر الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات فيما يلي:

- الإيرادات هي أموال يتم تلقيها في المؤسسة، سواء كانت من مصدر واحد أو من أكثر من مصدر، أما النفقات فهي أموال تدفعها المؤسسة لإخراج منتجات أو خدمات للعملاء؛ بحيث تتمكن من تحقيق دخل صافي وأرباح من تلك العملية.
- لا يمكن القلق من زيادة إيرادات الشركة لأنها إن لم تكن مؤشراً على زيادة الربح لن تكون مؤشراً على الخسارة، بينما زيادة النفقات تعد خطراً على أي منظمة إن لم يرتفع معها الدخل الصافي، لأن هذا يعني أن الشركة تُنفق الكثير، ولا تحقق الربح المتوقع لتغطية تلك النفقات.
- يتم حساب الدخل الصافي عن طريق طرح النفقات من الإيرادات الخاصة بالشركة، لذا نجد في بيانات الدخل الخاصة بالشركات خانة خاصة تحدد الإيرادات والنفقات لتضمن احتساب صافي الدخل بسلاسة وموثوقية.

الفرق بين الإيرادات والدخل

هناك فرق بين صافي الدخل الخاص بالشركة والإيرادات العامة الواردة إليها، ويتمثل هذا الفرق فيما يلي:

وجه المقارنة	صافي الدخل	الإيرادات العامة
الوصف	مصطلح يصف الربح الصافي الذي حصلت عليه الشركة بفضل تقديم السلع والخدمات.	الإيرادات هي كل المبالغ المالية الواردة إلى الشركة بعد بيع المنتجات أو تأجيرها أو غير ذلك.
الخصم	هو المبلغ المتبقي بعد طرح ما قامت الشركة بتحميله من مصروفات لتقديم الخدمة أو السلعة للعملاء.	الإيرادات هي مجمل ما ورد إلى الشركة من أموال دون خصم أي نفقات أو مصاريف.
موضعها في بيان الدخل	في آخر سطر في البيان الرسمي.	في أول سطر من البيان الرسمي للدخل بالشركة
قدر المبلغ	دائماً ما يكون أقل من الإيرادات.	دائماً ما يكون أكبر من صافي الدخل.
إمكانية نمو المبلغ	يزداد الدخل الصافي إن تمت زيادة المبيعات، أو تم تخفيض النفقات.	تزداد إيرادات الشركة حين تقديم خدمة جديدة أو تجربة استراتيجة تسويق فعالة أو غير ذلك.

3-أنواع الإيرادات في المؤسسات

الإيرادات العامة يتم تصنيفها إلى أنواع عديدة حسب المؤسسة التي تُقاس فيها، ومن أبرز أنواع الإيرادات في أي منشأة ما يلي:

الإيرادات وهو مصطلح عام يُطلق في كل المنظمات الربحية على أي أموال واردة إلى الخزينة المالية الخاصة بالمنشأة أو المنظمة.

الإيرادات العامة يقصد بها الأموال التي ترد إلى الحكومات والأنظمة الإدارية والخزائن بصورة عامة في الدول والمؤسسات، ويمكن تطبيق نفس المصطلح على الشركات لكنه أكثر تناسباً مع الحكومات لأن مصادر إيراداتها أكثر تنوعاً.

1-الإيرادات الضريبية هي التي تحصل عليها الحكومات عبر فرض الضرائب على الأفراد أو الكيانات الموجودة على أرضها، وهي تأتي بأنواع مختلفة، وتمثل مصادر دخل مهمة للدول.

2-الإيرادات التشغيلية

وهي كل مورد مالي تحصل عليه الشركة أو الفرد لقاء ما يتاجر به من سلع أو خدمات، وهي أكثر ارتباطاً بأرباح الشركات لأن الشركات الربحية أساساً تقوم على تقديم منتج أو خدمة لقاء مبلغ مالي معين.

3-الإيرادات غير التشغيلية

موارد مالية تحصل عليها المؤسسة لقاء أنشطة إضافية تقدمها الشركة، مثل المال الذي تحصل عليه الشركة لقاء بيع واحد أو أكثر من أصولها، أو ما تستفيد منه من منح وهدايا من العملاء أو ما شابه.

5-مصادر الإيرادات

تتنوع مصادر الإيرادات حسب نوع الكيان الذي نريد تعريف مصادر إيراداته، فالحكومات مثلاً يمكنها الحصول على إيرادات من مصادر أوسع وأكثر شمولاً من الشركات، ومن أبرز مصادر إيراداتها ما يلي:

1-الضرائب

من أهم المصادر بالنسبة للحكومات لأنها ثابتة ودورية، كما أنها مصدر دخل أساسي وتعد من الإيرادات التشغيلية بالنسبة للحكومات.

2-مبيعات المؤسسة

من أهم مصادر الإيرادات، ويسهل احتسابها لأن العمل يقدمها للشركة بمجرد الحصول على المنتج أو السلعة، ويمكن الحصول عليها مجزأة في بعض الأحيان -على هيئة أقساط- حسب سماح الشركة بذلك من عدمه.

3-إيرادات الفوائد

نوع من الإيرادات التي تحصل عليها المنشآت المالية مثل البنوك، فهي تفرض على عملائها مبالغ مالية معينة لقاء الحفاظ على النقود فيها، وتقديمها للعميل في الوقت الذي يحدده، ويمكن أن تستفيد منها المؤسسات غير المالية أيضاً حين تبيع منتجاتها بالتقسيط؛ لكنها ستكون من ضمن الإيرادات غير التشغيلية فيها.

3-إيرادات الأسهم

وهي ما تحصل عليه الشركة جراء امتلاكها أسهماً لشركة أخرى يتم تداولها، وهذا أيضاً من بين الإيرادات غير التشغيلية للشركة ولا يعد مصدراً ثابتاً للمال.

إيرادات الخدمات

هي ما يسدده العميل لقاء الاستفادة من خدمات المؤسسة، مثل التعليم والعلاج وصيانة المعدات وغيرها، وقد يتم احتساب تكلفة الخدمة على أساس الوقت أو نوع الخدمة المقدمة.

6-أهمية الإيرادات العامة

لا يمكن الاستغناء عن الإيرادات العامة للمؤسسات مهماً كان نوعها، لأنها تساعد المؤسسة بالطرق التالية:

- تعد مصدر أساسي للتمويل، فمما تحصل عليه المنشأة من أموال تتفق على عمليات الإنتاج والتطوير وسداد مستحقات الموظفين وغير ذلك من المسؤوليات المالية المفروضة عليها.
- الإيرادات التي ترتفع في المؤسسات تزيد من مستواها المالي وتساهم في تطوير الخدمات والمنتجات بشكل أكبر، بل وإنتاج سلع جديدة تعزز القطاعين التجاري والاقتصادي.
- الإيرادات هي ما يتم قياس نجاح المؤسسة من عدمه من خلالها، فإن لم تكن مرتفعة بالشكل المطلوب فهذا يعني أن المؤسسة قد تواجه خطر الحل بسبب الفشل في تحقيق الأهداف.
- الإيرادات تساعد المؤسسة على الاستمرار في الإنتاج، ومع زيادتها تتمكن من النمو والتوسع.

7-كيف يتم تحصيل الإيرادات

هناك 3 طرق أساسية يتم تحصيل الإيرادات بها في المنظمات، وهي:

- الدفع المباشر: مثلما يشتري العميل سلعة أو يدفع لقاء خدمة بصورة مباشرة حين انتفاعه بالمنتج أو الخدمة.
- الدفع غير المباشر، ويقصد به السداد عن طريق الشيكات التي يصرفها صاحب الحق من المؤسسات المالية.
- الاستقطاع: طريقة تستخدمها المؤسسات التي تتيح الدفع الآجل، حيث يُسمح لها بالوصول إلى حساب العميل واقتطاع نسبة من تكلفة السلعة كل فترة، أو اقتطاعها كاملة في موعد محدد، ونفس الأمر تفعله الحكومة مع المواطنين لسداد الضرائب والغرامات وغيرها.

8- كيف يتم تسجيل النفقات

تستخدم المؤسسات طريقتين لتسجيل نفقاتها في بيان الدخل، وهما:

التسجيل على أساس النقد

يعني هذا أن تسجل الشركة تكلفة منتج تقوم بشرائه لأداء مهمة معينة فيها، وحينها تدفع لقاء شراء المنتج نفسه ويتم استخدامه بعد الشراء.

التسجيل على أساس الاستحقاق

يتم تسجيل النفقات هنا حينما يتم طلب خدمة معينة للشركة، ويكتمل تنفيذها الفعلي فيها، مثل خدمات الإصلاح في المعدات وصيانتها.

9- أنواع النفقات العامة

مفاهيم الإيرادات العامة والنفقات منعكسة في دلالاتها، فالنفقات العامة هي وصف لكل ما تقدمه المؤسسة من أموال لتحسين وضعها وعلاقتها مع المجتمع من حولها، وتنقسم النفقات العامة في أي مؤسسة إلى عدة أنواع، هي:

*- النفقات التشغيلية Operating Expenses

هي التي تصدر للإنفاق على الأنشطة الأساسية في المؤسسة، مثل شراء المعدات التي يتم التصنيع باستخدامها وصيانتها ومصرفات الكهرباء ورواتب الموظفين وغيرها.

*- النفقات غير التشغيلية Non-operating expenses

يقصد بها قنوات الإنفاق التي لا ترتبط بصورة مباشرة بالإنتاج، وهي نفقات غير ثابتة، ومن أمثلتها الغرامات والديون.

*- النفقات الجارية Current expenditure

تعريف يُقصد به كل ما تلتزم به المؤسسة دورياً من نفقات، والهدف من هذه المصروفات هو ضمان استمرار عمل المنشأة.

*- نفقات استثمارية Investment expenses

يقصد بها ما يُنفق على تطوير المؤسسة ورفع كفاءة الإنتاج أو إصدار منتجات جديدة أو التعاون بينها وبين مؤسسات أخرى وغير ذلك.

*- النفقات التحويلية Transfer expenditures

أموال يتم إنفاقها لتحقيق التوازن، يمكن تمثيلها بالمال المنفق على تدريب الموظفين وتطوير بيئة العمل الخاصة بهم، أو ما تنفقه الحكومة على دعم الفقراء والمنح المقدمة إليهم وما شابه ذلك.

10- أهمية النفقات العامة

تعد النفقات مهمة جداً؛ على الرغم من أنه لا يجب أن تزيد عن مقادير محددة كي لا تسبب عجزاً في الموازنة، ومن أسباب أهميتها ما يلي:

- تحسين الحالة الاقتصادية للمؤسسة والدولة، لأن نجاح المؤسسة وتطورها سيكون سبباً في الانتظام على سداد الضرائب، بالإضافة إلى حركة البيع والشراء النشطة، خاصة إذا حدث تصدير للبضائع التي تنتجها المؤسسة.
- النفقات تحسن من الإيرادات طالما كانت مدروسة جيداً، لذا على المؤسسات الإنفاق في المجالات التي تساعد على تحسين أرباحها وإنتاجيتها بما يلائم السوق والتخطيط دائماً للتطور.
- منع مشكلة البطالة صادر عن إنفاق الشركات على تطوير بيئات العمل، فمع التطور تستحدث وظائف جديدة إدارية وإنتاجية يشغلها أفراد من المجتمع، مما يقضي على البطالة.
- تساهم متابعة النفقات في قياس مدى نجاح الشركة في تحقيق أهدافها وفي هذا النقطة تتوافق الإيرادات العامة والنفقات.

II- تعريف السياسة المالية

أما السياسة المالية، فهي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومات لضبط الاقتصاد، وتشمل فرض الضرائب وتحديد مستويات الإنفاق العام. وتحدد السياسة المالية الوطنية من طرف الحكومة بالتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بإصدار قرارات تقضي بتعديل معدلات الضرائب أو تحديد ميزانيات الإنفاق، حيث تسعى الحكومة من خلالها إلى تعزيز النمو الاقتصادي، دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتحقيق التوازن المالي العام.

2-2: أنواع إجراءات السياسات المالية

تتنوع أنواع إجراءات السياسات المالية وفقاً لأهدافها والظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة. ويمكن تقسيم كالتالي:

2-3 السياسة المالية التوسعية

يمكن للحكومة استخدام السياسة المالية بعدة طرق للتأثير على الاقتصاد، خاصة عندما يعاني الاقتصاد من الركود. يتسم الركود بانخفاض النشاط الاقتصادي، وبالتالي انخفاض في الإنتاج والوظائف، مما يؤدي إلى زيادة في البطالة وتراجع في الإيرادات الحكومية.

إحدى السياسات المالية التي يمكن أن تتبناها الحكومة هي تخفيضات ضريبية تحفيزية، وهذا يعني خفض الضرائب على الأفراد أو الشركات بهدف زيادة إنفاقهم واستثماراتهم. عندما تتم هذه الخصومات بشكل فعال، يزيد التخفيض في الضرائب من الدخل المتاح للأفراد والشركات، مما يشجعهم على زيادة النفقات الاستهلاكية والاستثمارات في المشاريع والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، يزداد الطلب الكلي في الاقتصاد، مما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل إضافية.

تعتمد السياسة المالية التوسعية في الغالب على زيادة الإنفاق: مما يؤدي إلى عجز في الميزانية. يحدث عجز الإنفاق عندما تتخطى النفقات الحكومية إيرادات الضرائب والموارد الأخرى.

2-4 السياسة المالية الانكماشية

عندما تواجه الحكومة تضخمًا متزايدًا وأعراضًا أخرى للتوسع الاقتصادي، يمكنها اتخاذ سياسة مالية انكماشية، أو يمكنها اللجوء إلى إجراءات قد تؤدي إلى ركود مؤقت غير دائم، بهدف استعادة التوازن في الدورة الاقتصادية.

تتبنى الحكومة هذه السياسات من خلال زيادة الضرائب، وتقليص الإنفاق العام، وتقليص أجور القطاع العام أو تقليص أعداد الوظائف فيه.

في حين تتبنى الحكومة سياسة مالية توسعية مع عجز في الميزانية، فإن السياسة المالية الانكماشية تعتمد على فوائض في الميزانية. ومع ذلك، قليلاً ما تُستخدم هذه السياسة لأنها في الأغلب لا تنال شعبية كبيرة على المستوى السياسي.

3- أهداف السياسة المالية

تتمحور أهداف السياسة المالية حول تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتتفاعل هذه الأهداف بشكل وثيق مع السياسات النقدية والاقتصادية الأخرى.

*- النمو الاقتصادي

مع تقدم الاقتصاد، يزداد ازدهار مواطنيه بشكل عام. لكن يجب على الحكومة الاقتصادية أن تكون حذرة، لأن السياسات المالية العنيفة قد تتحول إلى سياسات مدمرة على المدى الطويل.

*- التوظيف الكامل

يكن الهدف الرئيسي للحكومة في تشجيع الناس على العمل بشكل كامل. قد لا تؤثر الضرائب المرتفعة سلباً فقط على الحكومات، بل تؤثر أيضاً على انخفاض الإنفاق على الضمان الاجتماعي. على الرغم من أن السياسة التوسعية قد تستثمر في البنية التحتية لخلق فرص عمل مستقبلية، فإنها أيضاً قد تقلل الضرائب لتوفير مزيد من الأموال للمستهلكين، مما يعزز التوظيف غير المباشر عبر زيادة الطلب على المشتريات.

*- السيطرة على الديون

إذا لم تتفاهم عوائد الضرائب والنمو الاقتصادي بما يكفي لتغطية هذه الديون، فإن الدولة قد تجد نفسها في موقف غير قادر على تحمل هذه الديون. وبالتالي، تميل السياسة المالية العقلانية إلى السيطرة على هذا التراكم الديني لتجنب الحاجة إلى اتخاذ إجراءات قاسية.

السيطرة على التضخم

عندما يتقدم الاقتصاد بقوة، يمكن أن يظهر التضخم نتيجة للسياسة النقدية. وبالرغم من أن التضخم يعد ظاهرة نقدية، إلا أن الحكومة تتخذ الإجراءات اللازمة لمواجهته. ومع ذلك، فإن الحكومات تنتهج استراتيجيات مثل رفع الضرائب لتقليل الدخل المتاح والاستهلاك.

II- تعريف السياسة النقدية

السياسة النقدية هي كل الآليات التي يعتمد عليها البنك المركزي للسيطرة على كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد التي يتم من خلالها توفير الأموال الجديدة وتعتمد استراتيجية السياسة النقدية على الإحصاءات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، ومعدلات النمو في القطاعات والصناعات المختلفة.

يمكن للبنك المركزي مراجعة أسعار الفائدة التي يفرضها على القروض الممنوحة للبنوك في البلاد، ومن خلال ارتفاع أو انخفاض الفائدة، حيث تقوم المؤسسات المالية بتعديل أسعارها لعملائها من أفراد أو مؤسسات أو الشركات بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبنك المركزي شراء أو بيع السندات الحكومية، والتدخل في أسواق العملات الأجنبية لاستهداف أسعار الصرف، ومراجعة مستوى النقد الذي يتعين على البنوك الاحتفاظ به كاحتياطات. باختصار، السياسة النقدية تعد أداة حيوية للتأثير على الاقتصاد، وتستند على القرارات المدروسة للبنك المركزي لضمان الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام.

. تركز السياسة النقدية بشكل أساسي على إدارة أسعار الفائدة وإجمالي المعروض النقدي المتداول في الاقتصاد. والهدف الأساسي من السياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار النقدي ودعم النمو الاقتصادي من خلال ضبط معدلات الفائدة والسيطرة على تضخم الأسعار.

تستخدم السياسة النقدية عادة لتحفيز الاقتصاد من خلال تشجيع الاقتراض والإنفاق، أو للسيطرة على التضخم والمشاكل الاقتصادية الأخرى عن طريق تقييد الإنفاق وتشجيع المدخرات.

تستخدم البنوك المركزية عدة أدوات لتحقيق هذه الأهداف:

1. **عمليات السوق المفتوحة:** يشمل ذلك شراء وبيع سندات الحكومة لتغيير كميات الأموال في التداول. عمليات السوق المفتوحة تهدف إما لزيادة السيولة وتحفيز النشاط الاقتصادي، أو لسحب السيولة والحد من التضخم.
 2. **متطلبات الاحتياطي:** يحدد البنك المركزي نسبة الاحتياطي التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها، مما يؤثر على كميات الأموال التي يمكن للبنوك إعارتها وبالتالي يؤثر على النمو الاقتصادي.
 3. **سعر الفائدة:** يتم تحديد سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على القروض التي يقدمها للبنوك، وهو يؤثر على تكاليف الاقتراض للمؤسسات المالية ويؤثر بالتالي على الاقتصاد بشكل عام.
- عادة ما تكون للسياسة النقدية تأثيرها على الاقتصاد الحقيقي، حيث أن تغييرات الفائدة وكميات الأموال في التداول تستغرق وقتاً لتظهر آثارها على النمو والتضخم.
- بالتالي، السياسة النقدية تعتبر أداة حيوية لإدارة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار، لكنها تحتاج إلى تقدير دقيق وإجراءات منسقة لتحقيق الأهداف المطلوبة في الوقت المناسب.

أنواع السياسات النقدية

يمكن أن تكون السياسة النقدية إما انكماشية أو توسعية، وتتم تنفيذ كل نوع بناءً على الوضع الاقتصادي والأهداف المرجوة في ذلك الوقت.

السياسة النقدية الانكماشية

يتم استخدام السياسة النقدية الانكماشية عندما يصبح التضخم مصدر قلق، حيث يرتفع معدل التضخم إلى مستويات تتجاوز هدف الاستقرار النقدي المحدد من قبل السلطات المالية. تتخذ البنوك المركزية في هذه الحالة إجراءات لرفع أسعار الفائدة أو للحد من تدفق النقد في الاقتصاد، بهدف تقليص الإنفاق والحد من الضغوط التضخمية.

السياسة النقدية التوسعية

تستخدم السياسة النقدية التوسعية لتحفيز النمو الاقتصادي في حالة وجود ركود أو تباطؤ اقتصادي. تهدف هذه السياسة إلى خفض أسعار الفائدة وزيادة كميات الأموال المتداولة في الاقتصاد، مما يشجع الاستثمار والاستهلاك ويعزز النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، قد تتخذ البنوك المركزية إجراءات أخرى مثل تخفيض متطلبات الاحتياطي الإلزامي للبنوك، مما يزيد من سيولة النظام المالي ويحفز القروض والنشاط الاقتصادي بشكل عام.

تختلف تأثيرات كل نوع من السياسات حسب الظروف الاقتصادية والسياسات الأخرى المتبعة، حيث تهدف السياسة النقدية الانكماشية إلى الاستقرار النقدي والحد من التضخم، في حين تهدف السياسة النقدية التوسعية إلى تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتعزيز الاستثمارات.

أهداف السياسة النقدية

السياسة النقدية تمثل مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها البنوك المركزية، مثل البنك المركزي، لإدارة العرض النقدي والفائدة بهدف تحقيق أهداف محددة تتعلق بالاقتصاد الوطني. تتنوع أهداف السياسة النقدية بحسب الظروف الاقتصادية والمالية لكل دولة، وتشمل عادةً الأهداف التالية:

السيطرة على التضخم الاقتصادي

تستخدم السياسة النقدية الانكماشية للتصدي لارتفاع معدلات التضخم، حيث تقوم بتقليص كمية الأموال المتداولة في الاقتصاد، وذلك يعني رفع أسعار الفائدة والحد من تدفق النقد، مما يقلل من الضغوط التضخمية.

على الجانب الآخر تزيد السياسة النقدية التوسعية، من كمية الأموال المتداولة وتخفيض أسعار الفائدة لتعزيز النشاط الاقتصادي. يمكن هذا أن يؤدي إلى زيادة الطلب العام وبالتالي زيادة معدلات التضخم.

تقليل معدلات البطالة

تساهم السياسة النقدية التوسعية في تقليل معدلات البطالة عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي وتوسيع سوق العمل. بفضل معدلات الفائدة المنخفضة والنشاط الاقتصادي المحفز، يمكن للشركات توظيف المزيد من العمالة لتلبية الطلب المتزايد.

السيطرة على أسعار الصرف

يمكن أن تؤثر السياسة النقدية على أسعار الصرف بين العملات المحلية والأجنبية. من خلال معدلات الفائدة المختلفة وتغيرات في كمية الأموال المتداولة، يمكن أن تجعل العملة المحلية أكثر تواضعاً أو أرخص من العملات الأجنبية، مما يؤثر على التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية في البلاد.

بشكل عام، تعد السياسة النقدية أداة حيوية للسيطرة على الاقتصاد وتحقيق التوازن بين التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة. تختلف تأثيراتها باختلاف الظروف الاقتصادية والأهداف المرجوة، ويجب على البنوك المركزية أن تحقق التوازن المناسب في استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أدوات السياسات المالية والنقدية

تشكل أدوات السياسات المالية والنقدية الوسائل والآليات التي تستخدمها الحكومات والبنوك المركزية لتحقيق أهدافها الاقتصادية المحددة وإدارة الاقتصاد بشكل فعال. تعد هذه الأدوات حيوية لتحفيز النمو الاقتصادي، وضبط التضخم، وتوفير الاستقرار المالي.

***- أدوات السياسة المالية:** يتعلق مفهوم السياسة المالية بما تستخدمه السلطات المالية أو الحكومة من أدوات لتجديد النشاط المالي للدولة والتدخل في النشاط الاقتصادي ويمكن تقسيم أدوات السياسة المالية إلى نوعين:

- الأدوات الكمية المخططة.

- الأدوات النوعية.

(الأدوات المقصودة).

أ/الأدوات الكمية المخططة: وتتمثل فيما يلي:

أ-1- الضرائب: تعتبر الضرائب أحد أهم أنواع الإيرادات العامة في الوقت الحالي، لما لها من تأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن ورها في تغطية النفقات العامة، "فريضة نقدية إجبارية تفرضها الحكومة على المكلفين (الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين) لدفعها إليها بصفة نهائية، وتصنف الضرائب إلى ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة، بالنسبة للضرائب المباشرة هي التي تفرض على الأشخاص والدخول ورؤوس الأموال (الثروة) والأرباح، أما الضرائب غير المباشرة على الدخل فهي تفرض على إنفاق الدخل للحصول على سلع معينة (مثل السجائر، الكحول، والوقود والخدمات) ضريبة الاستهلاك (السلع أو المبيعات)، ضرائب الإنتاج، ضرائب التداول (ضرائب بيع الأصول الملكية)،، ضرائب جمركية.

-بالنسبة للعلاقة بين الضريبة والدخل والتوازن الاقتصادي فهي علاقة عكسية؛

خفض الضريبة: زيادة النمو الاقتصادي زيادة الطلب الكلي (سياسة توسعية).

زيادة الضريبة: تقليل النمو الاقتصادي خفض الطلب الكلي (سياسة انكماشية).

أ/2- الإنفاق العام: تعرف النفقة بأنها "مبلغ من النقود تنفقه الحكومة لغرض تحقيق نفع عام"، وبهذا يعتبر "الإنفاق العام" من أهم أدوات السياسة المالية للتأثير في الاقتصاد بجمال متغيراته الكلية من الناتج إلى الطلب الكلي، وهو أنواع:

- الإنفاق الجاري (التشغيلي): وهي تمثل النفقات السنوية للحكومة لتمكينها من أداء المهام الموكلة إليها، ومن أمثلتها: أجور ورواتب العاملين في القطاع العام، استخدام السلع والخدمات، كراء مرافق...

- الإنفاق الاستثماري (الرأسمالي): وهي النفقات الموجهة للحصول على استثمارات جديدة لتطوير استثماراتها الحالية (لإنفاق على البنية التحتية) مثل: إنشاء الطرق، المدارس، السدود، التكنولوجيا...

- النفقات التحويلية: وهي الشكل الذي تتخذه الخدمات العامة المقدمة للطبقات محدودة الدخل مثل: الإعانات الاجتماعية للفقراء، الضمان الاجتماعي، الرعاية الاجتماعية، تعويضات البطالة، دعم أسعار السلع...

وبالتالي، فإن للتغيير في الإنفاق الحكومي يؤثر على الطلب الكلي إما بشكل مباشر باعتباره أحد مكوناته، أو بشكل غير مباشر من خلال الزيادة في الدخل الناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي، وبالتالي الزيادة في الطلب الكلي.

وبهذا، فإن العلاقة بين الإنفاق العام والطلب الكلي والدخل هي علاقة إطرادية.

أ/3- الضرائب والإنفاق معا (الموازنة العامة): فالموازنة المتوازنة هي التي يتعادل فيها الإنفاق الحكومي المقترح مع الإيرادات المتوقعة من الضرائب، أي أن يكون الإنفاق الحكومي من ممول بالكامل من إيرادات الضرائب دون زيادة أو نقصان (التلقائية).

تعريف الأدوات الكمية:

ب-الأدوات النوعية: بالإضافة إلى السياسات المالية المخططة المنصبة على التغيير في حجم الإنفاق أو زيادة وخفض الإيرادات الضريبية، هي سياسة بديلة تبقى على متغيرات السياسة المخططة دون تغيير في أحجامها، وغنما نركز على هيكلها فتغير توزيع عبء الضريبة، أو هيكل الإنفاق، أو تغيير هيكل أو مصدر تمويل الدين العام.

-إعادة توزيع عبء الضريبة: أي اتباع سياسة الضرائب التصاعدية التي تتزايد فيها معدلات ضريبة الدخل مع ارتفاع مستويات الدخل (تعرض الدخل المرتفعة): زيادة الإيرادات الحكومية من خلال جمع الضرائب ثم إعادة إنفاقها في صورة إنفاق حكومي، مما يؤدي إلى إنعاش وانتعاش الاقتصاد.

-إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي: وتعتبر على جانب كبير من الأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي مثلاً زيادة الإنفاق في البنى التحتية وتقليل الإنفاق العسكري..

-إعادة هيكلة الدين العام (الدين الحكومي): ((استخدام الدين في مكانه المناسب))

تنصب هذه السياسة على تغيير مصدر تمويل عجز الميزانية بما يتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية، فمثلاً: إذا كان هناك فائدة في الموازنة خلال فترة الانتعاش وارتفاع معدلات التضخم فيجب استخدام هذا الفائض في سداد ديون الحكومة للبنك المركزي حتى يقل عرض النقود، فتسهم بذلك الحكومة في تخفيض معدل التضخم.

أما في حالة الركود، فيمكن أن تؤدي سياسة الإنفاق الحكومي بواسطة العجز في الموازنة إلى انعاش الاقتصاد من خلال زيادة الطلب الكلي، وبالتالي تخفيض معدل البطالة وزيادة الدخل شرط أن يتم الإنفاق الحكومي للمشروعات الإنتاجية.

*-أدوات السياسة النقدية: ويمكن تقسيمها إلى:

1-الأدوات الكمية: وهي أدوات قابلة للقياس الكمي وتستهدف بالدرجة الأولى التأثير في كمية أو حجم الاحتياطيات بالبنوك التجارية، ومن أهم هذه الأدوات: نسبة الاحتياطي القانوني- سعر الخصم- عمليات السوق *****

أ-نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي/ الإجمالي (نسبة الاحتياطي على الودائع):

وتعتبر هذه الأدوات من أكثر أدوات السياسة النقدية فعالية (فعالة جداً) وهي مختلف الاقتصاديات، حيث يستخدمها البنك المركزي للتأثير في المعروض النقدي، وذلك من خلال التحكم في قدر البنوك على توليد الإئتمان بزيادة هذه النسبة أو خفضها، حيث يطلب البنك المركزي نسبة من الودائع لدى البنوك كاحتياطي غير قابل للتصرف، فتلتزم البنوك بالاحتفاظ بها وعدم إقراضها.

1-العلاقة بين نسبة الاحتياطي الإلزامي والقروض وبالتالي الحجم الكلي للودائع هي علاقة عكسية.

2-لا يلجأ البنك المركزي كثيراً إلى تغيير هذه النسبة، بل يغيرها حسب ما تقتضيه إدارة السياسة النقدية من حين إلى آخر.

-لنفترض أن الودائع الأولية لدى البنوك هي 100 مليون دج، وعليه يمكن البنوك أن تقرض العملاء المبالغ التالية:

نسبة الاحتياطي الإلزامي	الحد الأقصى للإقراض
10%	90 مليون دج
15%	85 مليون دج
20%	80 مليون دج
قبل كورونا 12%	انخفضت على إثر جائحة تدريجياً لتصل إلى 2%.

-يعاقب البنك المركزي البنوك التي لا تحتفظ بهذا الاحتياطي بدفع فواد الاحتياطي الإلزامي التي تتراوح بين 2% و 5%.

ب-سياسة السوق المفتوحة: هي قيام البنك المركزي بعمليات شراء وبيع السندات الحكومية في سوق الأوراق المالية لتحقيق الهدف الاقتصادي.

الأوراق المالية) -> أكثر استشاراً في الغرب -> أداة دين معتبرة -> بدل الاحتفاظ بالأموال يشتررون سندات.

->تعامل هذه الأداة كالسلعة عادية حسب العرض والطلب: أي ارتفاع وانخفاض قيمتها السوقية التي لها علاقة عكسية مع العائد الفعلي على العائد السنوي/ القيمة السوقية

(معدل العائد الفعلي) العائد السنوي/ القيمة السوقية

-ما هي علاقة هذه الأداة بالمعروض النقدي؟

-حالة الشراء من الجمهور: ترتفع أسعار السندات مما يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على السندات وزيادة الودائع لدى البنوك، وبالتالي، انخفاض معدل الفائدة على الإقراض مما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي لدى الأفراد والبنوك.

-حالة البيع للجمهور: تنخفض أسعار السندات، وبالتالي يرتفع معدل العائد على السندات، فتتخفف الودائع لدى البنوك، مما يؤدي إلى زيادة معدل الفائدة على الإقراض، وهذا يؤدي إلى انخفاض العرض النقدي لدى الأفراد والبنوك.

ج-سعر إعادة الخصم: تعتبر من أقدم الأدوات المستخدمة من طرف البنوك المركزية لرقابة الائتمان، حيث تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي للحصول على قروض الخصم عند الضرورة (أو إعادة خصم الأوراق التجارية التي سبق

وأن خصمتها هذه البنوك التجارية من الغير "قبل موعد استحقاقها") وذلك مقابل سعر يسمى سعر الخصم/ أو سعر إعادة الخصم، وذلك للحصول على مقابلها نقدا مما يمكنها من إقراض العملاء.

ويستخدم البنك المركزي سياسة سعر الخصم للتأثير في عرض النقود من خلال التأثير في قدرة البنوك على توليد الائتمان (الإقراض)، كما يلي:

* إنخفاض البنك المركزي سعر الخصم- < تقبل البنوك على خصم لديها من أوراق تجارية- < زيادة أرصدها النقدية- < زيادة الإقراض من خلال خفض أسعار الفائدة.

* إذا رفع البنك المركزي سعر الخصم - < تحجم البنوك عن خصم ما لديها من أوراق تجارية - < تنكمش الأرصدة النقدية لديها- < ارتفاع سعر الفائدة على القروض.

2- الأدوات النوعية: وهي غير قابلة للقياس الكمي، وتستهدف بالدرجة الأولى تشجيع البنوك التجارية للقيام بتوجيه نشاطها في مجال منح التسهيلات الائتمانية والقروض لقطاعات معينة، ومن بينها:

أ- سياسة الإقناع الأدبي: وتتعلق بإصدار التوجيهات والتعليمات للبنوك لتنفيذ ما يريده البنك المركزي طوعا.

ب- سياسة العقوبات والجزاءات: من خلال إصدار الغرامات أو قرارات المنح للبنوك التي لا تتصاع لسياسة الإقناع الأدبي.

ج- سياسة الحوافز: وتمنح الحوافز للبنوك المتميزة في الأداء والأكثر استجابة لتوجيهات البنك المركزي وقد تكون حوافز نقدية أو سعر خصم تمييزي.

د- الرقابة النوعية على الائتمان: ((الرقابة هي أداة موجهة في الواقع ليست أمرا من البنك المركزي بل هناك مساحة للتفاهم طائلة مستدير))

ويقصد بها التحكم في كمية النقود وحجم الائتمان في قطاعات ومجالات معينة على النحو الذي يخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال إصدار تعليمات للبنوك بإعطاء أولوية لقطاع معين أو فئات معينة في المجتمع من حيث حجم التمويل أو تكلفة التمويل، وهي أنواع:

- التمييز في أسعار الفائدة حسب نوع الائتمان: إقراض الطالب بسعر فائدة منخفض أو إقراض اليتيمة بدون فوائد.

- التمييز في آجال سداد القروض: منح أصحاب المشروعات الصغيرة تسهيلات لفترة زمنية طويلة.

- التمييز في الحصص الائتمانية: اشتراط أن تكون 20% من القروض المقدمة موجهة لمشروعات تنموية في المناطق النائية.